

التجربة الجزائرية في اعتماد ميزانية البرامج والأداء

Algeria's experience with program and performance budgeting

ط.د. مهادي كريمة¹، أ. أوغيل نعيمة² / Mehadi Karima¹, Ouail Naima²¹ مخبر التغيير - جامعة الجزائر 03، mehadi.karima@univ-alger3.dz² مخبر الصناعات التقليدية - جامعة الجزائر 03، ouail.naima@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 30/06/2025

تاريخ القبول: 20/06/2025

تاريخ الاستلام: 26/02/2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم رؤية حول جهود الجزائر لتبني ميزانية البرامج والأداء، مُحاولَةً معرفة مدى بلوغها أهداف مشروع الإصلاح الميزانياتي المثثلة خاصة في تحسين أداء القطاع العمومي وتعزيز الكفاءة المالية والشفافية والمساءلة.

نتج عن هذا المسار الإصلاحي اعتماد ميزانية البرامج والأداء من خلال تبني القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، والانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق مع القانون 23-07 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، الذي بُنيت أحكامه على ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) التي تعزز فعالية وشفافية إدارة المال العام. بالإضافة إلى إدخال أنظمة رقمية حديثة حيز التنفيذ، والمتمثلة أساساً في النظام المعلوماتي المتكامل لإعداد الميزانية (SIGBUD)، والنظام المدمج للتسيير الميزانياتي (SIGB).

كلمات مفتاحية: الإصلاح الموازناقي، القانون العضوي 18-15، القانون 23-07، ميزانية البرامج والأداء، المالية العامة.

تصنيف JEL : H72, H61, H60

Abstract:

This study explores Algeria's efforts to adopt program and performance-based budgeting, assessing its progress in achieving budgetary reform goals, including improved public sector performance, financial efficiency, transparency, and accountability.

The reform introduced Organic Law 18-15 (2018) on finance laws and Law 23-07 (2023) on public accounting and financial management, aligning with IPSAS standards to enhance fiscal governance. Additionally, Algeria transitioned to accrual-based accounting and implemented modern digital systems like SIGBUD and SIGB for budget preparation and management. These measures aim to strengthen financial discipline and optimize public resource allocation.

Keywords: Budgetary reform, Organic Law 18-15, Law 23-07, Program and Performance-Based Budgeting, Public Finance.

Jel Classification Codes: : H60, H61, H72.

Résumé:

Cette étude analyse les efforts de l'Algérie pour adopter le budget par programmes et performance, en évaluant les progrès réalisés vers l'amélioration de la performance du secteur public, l'efficacité financière, la transparence et la redevabilité.

La réforme a introduit la Loi Organique 18-15 (2018) sur les lois de finances et la Loi 23-07 (2023) sur la comptabilité publique, alignées sur les normes IPSAS. L'adoption de la comptabilité d'exercice et la mise en place de systèmes numériques comme SIGBUD et SIGB renforcent la gouvernance budgétaire. Ces mesures visent à améliorer la discipline budgétaire et l'optimisation des ressources publiques.

Mots-clés: Réforme budgétaire, Loi Organique 18-15, Loi 23-07, Budget par Programmes et Performance, Finances publiques.

Codes de classification de Jel : H60, H61, H72.

1. مقدمة:

إن التركيز على قياس وإدارة الأداء الذي يحرك الموازنة العامة هو جوهر العصرية والإدارة الحديثة. ويكمن الأساس المنطقي الرئيسي وراء حركة الإصلاح هذه في افتراض أنه يمكن استخدام أطر وممارسات إدارة القطاع الخاص لتحسين كفاءة وفعالية القطاع العام. لذلك، منذ ثمانينيات القرن العشرين، بدأ القطاع العام بموجات من الإصلاحات، مستوحاة من ممارسات إدارة القطاع الخاص، لتحسين أدائه. (Mauro, Cinquini, & Pianez, 2021, p. 2)

والجزائر ليست في منأى من هذه الإصلاحات، فقد لجأت الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة المالية إلى مشروع الإصلاح الميزانياتي ضمن إطار يتعلق بالاستمرار في مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي بدأتها بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية. تبنت من خلال هذا المشروع القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية والقانون 07-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، اللذان يمثلان الإطار القانوني الملزم الذي يضمن الانتقال إلى موازنة البرامج والأداء واعتماد محاسبة على أساس الاستحقاق. بالإضافة إلى إدخال أنظمة رقمية حديثة أملًا في تحسين إدارة المالية العامة وتعزيز الشفافية والدقة في إعداد وتنفيذ الميزانية. من أبرزها النظام المعلوماتي المتكامل لإعداد الميزانية (SIGBUD) والنظام المدمج للتسيير الميزانياتي (SIGB)، اللذان يسمحان برقمنة مختلف مراحل التسيير الميزانياتي.

بناء على ذلك تتمحور إشكالية الدراسة حول: إلى أي مدى تمكنت الجزائر من تفعيل ميزانية البرامج والأداء؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن أن نستند إلى الفرضية التالية :

من خلال التطبيق التدريجي للقانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية والقانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي ودعمهما بأنظمة رقمية حديثة، تمكنت الجزائر من تفعيل ميزانية البرامج والأداء، غير أن فعالية هذا التطبيق التدريجي تخضع إلى مدى كفاءة القوى البشرية وجاهزيتها للانتقال وجودة الأنظمة الرقمية بالإضافة إلى درجة التنسيق بين أجهزة الرقابة، ففي حال تطبيق ميزانية البرامج والأداء بالشكل الأمثل ووفق المعايير الدولية فهي حتما ستؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة.

تتجلى أهمية هذا الموضوع في إلقاء الضوء على الإصلاحات المجسدة من مشروع الإصلاح الميزانياتي والتعرف على القانون الإطار الذي يلائمها، بالإضافة إلى التعرف على الأنظمة الرقمية ودورها في إنجاح عملية عصرية الميزانية في الجزائر، مما يجعلها مرجعًا مهمًا لفهم التحديات والفرص المرتبطة بالتحول الرقمي في المالية العامة.

وبغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتقريب بعض المفاهيم، والمنهج التاريخي لدراسة التطور الذي عرفته أنواع الموازنات والميزانية العامة في الجزائر، وكذا المنهج الاستنباطي التحليلي من خلال دراسة النصوص القانونية ذات الصلة.

2. مقاربات حول ميزانية الأداء والبرامج

تعتبر ميزانية الأداء جزء من مجموعة أوسع من الإصلاحات التي تهدف إلى تغيير سلوك الأطراف الرئيسية في عملية الميزانية، وتحويل التركيز بعيدًا عن المدخلات نحو المنتجات أي نتائج قابلة للقياس، فبدلاً من طرح السؤال: ("كم من التمويل سأحصل عليه؟") يكون السؤال: ("ما الذي يمكن تحقيقه بالتمويل الذي تلقينته؟"). (OCDE, 2024, p. 2)

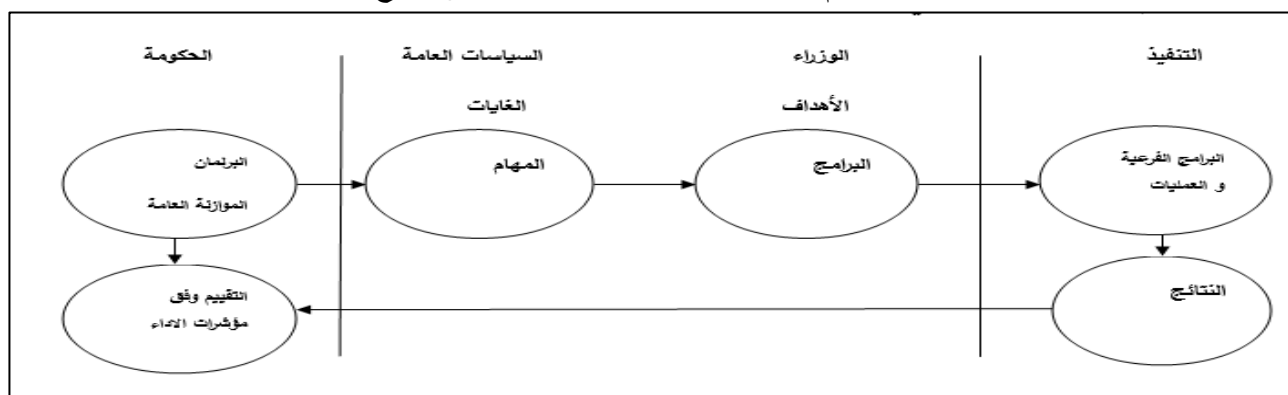
ويعود مفهوم الميزانية القائمة على الأداء قبل الحرب العالمية الثانية. حيث كانت عناصر إعداد الميزانية بالبرامج موجودة في الولايات المتحدة آنذاك، إلا أن المصطلح ارتبط بشكل أكثر وضوحًا بالإصلاحات التي جرت في خمسينيات القرن العشرين في الولايات المتحدة. وهدفت هذه الإصلاحات إلى تطوير معلومات الأداء لاستخدامها في إعداد الميزانية وإعادة توجيه عملية الميزانية الفيدرالية الأمريكية من التركيز على المدخلات فقط إلى التركيز أيضًا على المخرجات الناتجة عن استخدام تلك المدخلات. (Diamond, 2003, p. 4)

1.2 مفهوم ميزانية الأداء والبرامج:

تُعرّف ميزانية الأداء بأنها الاستخدام المنهجي لمعلومات الأداء لإبلاغ قرارات الميزانية، إما كمدخلات مباشرة لقرارات تخصيص الميزانية أو كمعلومات سياقية لإبلاغ تخطيط الميزانية. والغرض منها هو غرس قدر أعظم من الشفافية والمساءلة في جميع أنحاء عملية الميزانية من خلال تقديم المعلومات إلى المسؤولين الحكوميين والمشرعين والجمهور حول أغراض الإنفاق والنتائج المحققة. (OCDE, 2024, p. 7)

وعليه فإن مفهوم ميزانية الأداء والبرامج يرتبط بإرساء مبادئ الحوكمة القائمة على الشفافية والمساءلة وعليه يمكن أن يكون هناك عدم توافق بين تركيز المديرين على "ما يجب الإبلاغ عنه" أثناء إعداد الميزانية، أي التركيز على المدخلات وفقًا لمنطق الإدارة العامة التقليدية، وبين "ما يُطلب فعليًا" مع إدخال الميزانية القائمة على الأداء، أي التركيز على المخرجات والنتائج وفقًا لمنطق الإدارة الجديدة. (Aleksandrov, Bourmistrov, & Grossi, 2020, p. 405) والشكل رقم 01 يوضح ذلك:

الشكل رقم 01: مخطط الميزانية العامة القائمة على النتائج

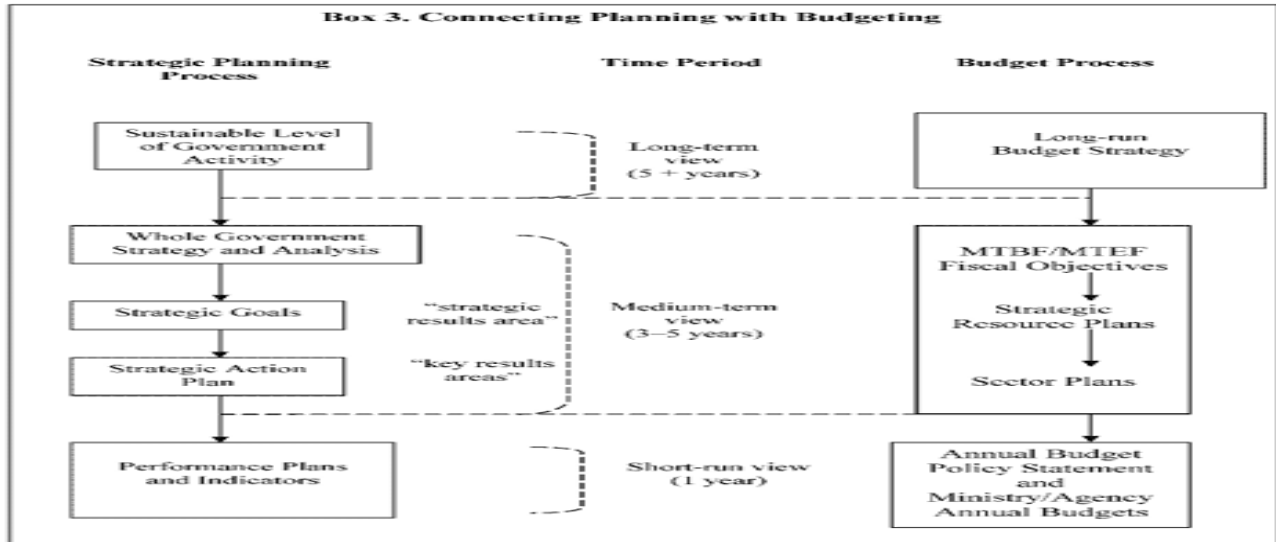


المصدر: (حفيظ شبايكي ومغني، 2016، صفحة 407)

وترتكز ميزانية البرامج والأداء على قياس التكاليف والانجازات التي تحققت وهي بالتالي تفيد في اقتراح التحسينات الضرورية لتنفيذ البرامج، حيث تساعد وتهدف إلى الترشيد العلمي لإدارة الوحدات الصغيرة والتنظيم الحكومي، مما يدعم من فاعلية اتخاذ القرار على مستوى الوحدات الحكومية، أي أنه يمكن وضع تكاليف لكل عمل تتولى انجازه اصغر الوحدات الإدارية، ومقارنتها بالتكاليف الفعلية للأداء، ودراسة أسباب الانحراف، ووسائل معالجته وتفاديه مستقبلا، مما يساعد رؤساء الوحدات الحكومية على اتخاذ القرارات التصحيحية الملائمة وفي التوقيت المناسب. (جريس، 1995، صفحة 22)

كما تقوم فكرة التخطيط بالأهداف التي تقوم عليها ميزانية الأداء والبرامج على استراتيجية تحديد الأهداف البعيدة والمتوسطة والقصيرة وفقا للمخطط التالي:

الشكل رقم 02: ربط التخطيط بالأهداف بالميزانية



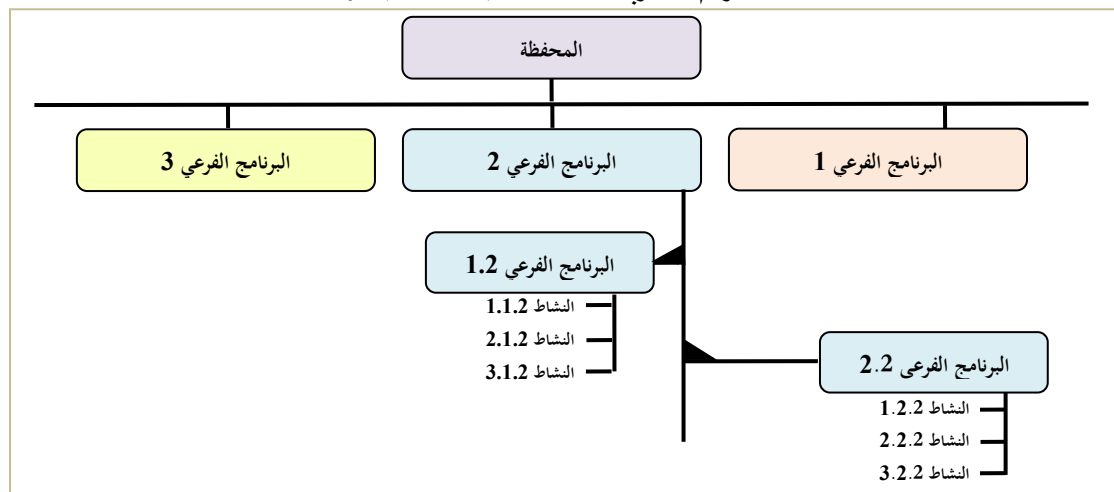
المصدر: (Diamond, 2003, p. 15)

نظام ميزانية البرامج والأداء، هو نوع من أنظمة الميزانية التي يمكن استخدامها في تحديد الوظائف الرئيسية للمؤسسة جنباً إلى جنب مع أهدافها وغاياتها التي قد تنشأ عن الوفاء بهذه الوظائف؛ وتخصيص الموارد واستخدامها على أساس هذه الأهداف والغايات؛ وتقييم ما إذا كانت الأهداف المقصودة قد تحققت أم لا من خلال قياس الأداء؛ وفي الإبلاغ عن النتائج من منظور قائم على الأداء. وعلى الرغم من وجود تباين كبير في تفاصيل سياسات الميزانية العامة بين البلدان المختلفة والمؤسسات المختلفة؛ الفكرة الرئيسية وراء هذه العملية هي ربط ميزانية البرامج والأداء بمنهجيات التخطيط الاستراتيجي مما يجعلها أداة قوية ومفيدة لاتخاذ القرار. وبهذه الطريقة، يُقال إن الإدارة الاستراتيجية أصبحت ذات أهمية متزايدة لتشكيل أداء المؤسسات العمومية. ونتيجة للتطورات المستمرة في الاتصالات والتكنولوجيا وحقيقة أن الوصول إلى أي نوع من المعلومات أصبح أسهل، يمكن القول إن ميزانية البرامج والأداء تمكن القطاع العام من كفاءة استخدام الموارد العامة وتسريع الجهود لضمان الكفاءة والفعالية. (Kahveci, 2015, p. 27)

2.2. شكل ميزانية الأداء والبرامج بالجزائر:

تأتي ميزانية البرامج والأداء حسب المادتين 23 و 28 من القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية في الجزائر بالشكل التالي:

الشكل رقم 03: ربط التخطيط بالأهداف بالميزانية



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية

لكل محافظة مسؤول ولكل برنامج مسؤول ولكل نشاط مسؤول أما فيما يخص البرامج الفرعية والانشطة الفرعية فهي لا تحتوي على مسؤول، كما نجد في هذه الميزانية مسؤول الوظيفة المالية الذي يعينه مسؤول المحافظة بموجب مقرر ممضي من طرفه كما هو الحال في مسؤولين البرامج والانشطة يعينون بموجب مقررات التي ترسل الى المراقب الميزانياتي من أجل الاعلام.

تقوم كل وزارة او مؤسسة عمومية بتحضر ميزانيتها وفق ثلاثة أشكال: (المديرية العامة للميزانية، 2023)

❖ وثيقة البرمجة الاولى للاعتمادات ومناصب الشغل المالية

يتم فيها وضع اعتمادات البرامج وبرمجة الاعتمادات وكذا تحديد نفقات المستخدمين حسب البرنامج والبرنامج الفرعي والانظمة التعويضية المطبقة

❖ مستخرج وثيقة البرمجة الاولى للاعتمادات ومناصب الشغل المالية

نجد فيه الاعتمادات المالية للباب 1 وهو نفقات المستخدمين التي تحتوي على مناصب الشغل المالية للنشاط (تسيير مركزي)، مناصب الشغل المالية (تسيير غير ممرکز)، أنظمة التعويضات.

❖ وثيقة برمجة اعتمادات النشاط للسنة المالية الحالية

تحتوي على اعتمادات الميزانية العامة للدولة والتي تتكون من اعتمادات النشاط، اعتمادات نفقات التسيير، اعتمادات نفقات الاستثمار، قائمة نفقات التحويل، اعتمادات حساب التخصيص الخاص وتتكون من اعتمادات النشاط، اعتمادات المتوقعة لمختلف الأبواب حسب وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات، قائمة عمليات الاستثمار العمومي، قائمة نفقات التحويلات.

❖ تقرير عن الاولويات والتخطيط

يحتوي على كلمة الوزير او المسؤول الاول للإدارة، معلومات بخصوص المحفظة، التخطيط المفصل للبرنامج الأول، التخطيط المفصل للبرنامج الثاني.

من اجل ملئ وثيقة البرمجة الاولى للاعتمادات ومناصب الشغل وكذا وثيقة برمجة اعتمادات النشاط يجب على كل ادارة تحديد برامجها وبرامج الفرعية والانشطة وكذا الانشطة الفرعية كما يوضحها الشكل 03 لبرنامج وزارة التعليم العالي

الشكل رقم 04: مثال عن الأهداف والمؤشرات لوزارة التعليم العالي



المصدر: (المديرية العامة للميزانية، 2023)

وسنتعرف فيما يلي على تطور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر بشيء من التفصيل.

3. التطور التاريخي للميزانية العامة في الجزائر

مرت الجزائر كغيرها من الدول بعدة مراحل وتحديات لمواكبة التغيرات العالمية نحو حوكمة المال العام من خلال ضبط شكل وكيفية عمل ميزانية الدولة، وإذ تعتبر الجزائر من الدول التي تأخرت قليلا في اجراء الإصلاحات التي دعت اليها الضرورة العالمية والعلاقات الدولية إلا أن محاولات الإصلاح بانتهى بواورها بشكل واضح في العقد الأخير لتتجلى في قوانين وبرامج فعلية بدأت سنة 2018 الماضي. وبالرغم من ذلك فإن المالية العامة مرت بعدة تغيرات تشريعية بدأت من حصول الجزائر على الاستقلال الى يومنا هذا.

1.3 فترة الاستعمار:

كانت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي تضبط شؤونها المالية حسب أحكام الشريعة الإسلامية من حيث الإيرادات والنفقات والذي كان يتكفل ببيت المال هو الخزناجي وهو بمثابة وزير المالية في الوقت الحالي، وبعد الاحتلال مباشرة أحدث المحتل الفرنسي لجنة سميت لجنة الحكومة وألغيت وظيفة الخزناجي وألحقت أموال الدولة الجزائرية بأموال الدولة الفرنسية (ميلود، 2020، صفحة 2).

قسم "كلود كولو" من خلال دراسته -التي تعتبر من أهم الدراسات التي تناولت النظام المالي في الجزائر كامل فترة الاحتلال- مراحل النظام المالي في الجزائر إلى أربع مراحل وهي (بودلاعة، 2021، الصفحات 56-60):

- مرحلة التردد (1834-1845): وزعت فيها الصلاحيات المالية بين الحاكم العام، المشرف المدني، ومدير المالية.

- مرحلة دمج الميزانيات (1900-1945): تمت فيها عمليات الدمج التدريجي للمصالح المالية العمومية الجزائرية مع

المصالح المالية المركزية بفرنسا.

- مرحلة الاستقلال المالي (1900-1956): نتجت عن مقترح الميزانية العامة مقدم للتصويت بين إعطاء الجزائر ميزانية

محدودة تتضمن جزء من النفقات، أو إعطائها ميزانية كاملة، هذا الأخير الذي نال التصويت وأصبح القانون الذي نص على تأسيس ميزانية خاصة بالجزائر منح في مادته الأولى الشخصية المادية للجزائر.

- مرحلة الاتجاه للإدماج (1956-1962): تحت ضغط الحرب والمجهود المالي المعتبر للحكومة الفرنسية على الصعيدين

العسكري والاقتصادي، تمت عملية تقليص الاستقلال المالي للجزائر على مرحلتين: مرحلة أولى من 1956 إلى 1959 تم فيها الإبقاء على الهياكل السابقة لكن أصبحت ميزانية الجزائر تفرض بدل أن يتم التصويت عليها. ومرحلة ثانية من 1959 إلى

1962 أين أصبح للجزائر ميزانية محدودة تشمل جزء من النفقات وتتم المصادقة عليها من طرف البرلمان الفرنسي.

2.3 مرحلة ما بعد الاستقلال:

تعود أهم وثيقة عرفتها الجزائر في مجال المالية العامة للدولة إلى سنة 1959 من خلال الأمر رقم 59-02 الصادر في 02

جانفي 1959 المتضمن القانون المتعلق بقوانين المالية الصادر من طرف السلطات الاستعمارية. وغداة استقلال الجزائر في

سنة 1962 واصلت السلطات العمومية العمل بهذا القانون القاضي بتمديد العمل بالتشريع الفرنسي (صابة و بن موسى، 2020، صفحة 264)، كضرورة تقنية وتفاديا للوقوع في فراغ قانوني وهي دولة حديثة العهد بالاستقلال.

في سنة 1963 صادقت الجمعية الوطنية التأسيسية على قانون المالية وقانون المالية التصحيحي لنفس السنة. أما

الجمعية المنتخبة بعد الاستقلال فقد صادقت على قانون المالية لسنة 1964، ثم على قوانين المالية الثلاثة لسنة 1965،

وبعد ذلك جاءت فترة مجلس الثورة الذي استخلف الجمعية الوطنية (البرلمان) بتاريخ 19 جوان 1965 والذي أسندت إليه

الوظيفة التشريعية جزئيا وإلى غاية سنة 1977 كانت تصدر جميع النصوص التشريعية في شكل أوامر بعد مصادقة مجلس

الثورة عليها. وبعد صدور الدستور الجزائري لسنة 1977، نص على وجود هيئة تشريعية متمثلة في المجلس الشعبي الوطني،

وجعل من بين اختصاصاته التصويت على الميزانية العامة للدولة (بقالم، 2018، الصفحات 606-609).

3.3 مرحلة صدور القانون 84-17:

تم تبني فكرة إنشاء مشروع ينظم المالية العمومية وبالأخص قانون المالية أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة

التحرير الوطني في سنة 1980. فبفعل ضرورة إعادة البنية الاقتصادية، تم إعادة النظر في القواعد التي تحكم كل ميادين

المالية العمومية في الجزائر التي أوجبت التماشي مع الإصلاحات الاقتصادية التي أوردتها السلطات السياسية ومع التوجهات المنصوص عليها في الميثاق الوطني لـ 27 جوان 1976 ومبادئ دستور 1976، فظروف نشأة التشريع في الشؤون المالية للدولة لم تكن عشوائية، بل كانت تعبيراً للملائمة أوضاع سياسية واقتصادية وتنفيذاً لأحكام دستور 1976 (كبران، 2019، صفحة 67)، فصدر التشريع المالي 17-84 بتاريخ 01 جويلية 1984 والذي يميل إلى كونه قانوناً عضوياً لقوانين المالية، لكنه لم يخضع للرقابة القبلية للمجلس الدستوري مما أبقاءه ضمن إطار القوانين العادية إلى غاية صدور دستور 1996 والذي نص صراحة أن تسيير مالية الدولة يجب أن يتم وفقاً للقوانين العضوية (صابة و بن موسى، 2020، صفحة 264).

4.3 مرحلة عصنة الأنظمة الميزانية:

يهدف تطوير تسيير المالية العمومية، تبنت السلطات العمومية في الجزائر مسارا إصلاحيا نتج عنه القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، هذا الأخير جاء استجابة لضرورة قانونية نصت عليها المادة 141 من تعديل دستور 2016، والتي تم التأكيد عليها في المادة 123 من دستور 2020، حيث فرضت اعتماد قانون عضوي لتنظيم قوانين المالية، وهو الشرط الذي نص عليه لأول مرة في دستور 1996. إلى جانب ذلك فقد شهد إصدار القانون العضوي 15-18 تأخراً ملحوظاً، حيث تم الشروع في إعداداته منذ سنة 2006 وإيداعه على مستوى الأمانة العامة للحكومة، لكن سحب قبل عرضه للمناقشة، وذلك نتيجة التردد الذي أبدته السلطات العمومية في تبني الإصلاح المالي الجديد، الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2005. وفي هذا الإطار، أبرمت وزارة المالية (ممثلة في المديرية العامة للميزانية) عقداً مع مكتب استشارات كندي CRC SOGEMA من أجل وضع تصور شامل ومتكامل لإصلاح المالية العمومية (حاج جاب الله، الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 15-18، 2021، الصفحات 116-117).

4. مشروع عصنة النظام الميزانياتي في الجزائر

لجأت الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة المالية إلى مشروع إصلاح النظام الميزانياتي -بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي- سعياً في تبني الإصلاح الجديد للمالية العامة للدولة بصفة عامة والميزانية العامة بصفة خاصة والذي يشمل تركيبتين أساسيتين؛ تتمثل في تركيبة الميزانية، من خلال تغييرات في القواعد والتنظيمات والممارسات في إعداد الميزانية وعرضها ومراقبة تنفيذها، وتركيبية الإعلام الآلي ونظام الإعلام، من خلال شراء وتنصيب العتاد وبرامج الإعلام الآلي العصرية والفعالة وتطوير وتفعيل أنظمة الإعلام وتكوين المختصين فيه.

حتى وإن ارتبطت هذه الإجراءات بدوافع تتعلق بأولويات ذات علاقة بالسياسة المالية، بما يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد وضمان استخدامها بطريقة عقلانية وأكثر فعالية، إضافة إلى تحسين أداء الخدمات العمومية، إلا أنها في الواقع تندرج ضمن إطار مواصلة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي بدأتها بالتعاون مع الهيئات المالية الدولية، والتي تروج لها كمرحلة ثالثة للبرامج التصحيحية التي أطلقها صندوق النقد الدولي بدعم من البنك العالمي (سلامي، 2012، صفحة 153).

1.4 دواعي عصنة الأنظمة الميزانية في الجزائر:

إن التوجهات العالمية وفي إطار العلاقات الدولية كانت سبباً رئيسياً في التوجه نحو العصنة لمواكبة التحولات العالمية التي ألزمت باقي دول العالم على غرار الجزائر لهذا التحول، فالتشريعات القديمة التي كانت تضبط قوانين المالية في الجزائر لم تكن قادرة على مواكبة التغيرات العالمية من أجل إضفاء الحوكمة على المال العام.

أ- نقائص القانون 17-84 المتعلق بقوانين المالية:

من أهم نقائص القانون 17-84 نذكر (محمد وشباب، 2016، الصفحات 165-166):

- مبدأ السنوية: يتعذر معه ربط الميزانية بأهداف الحكومة، بحيث لا يهتم بالاستثمارات الطويلة المدى ولا يهتم بتحليل المؤشرات المستقبلية إلا بشكل مبسط.

- تقدير الاعتمادات: ميزانية تركز على المدخلات دون النتائج، مما قد يؤدي إلى تبديد المال العام. بالإضافة إلى أن تقدير الاعتمادات يتم دون الاستعانة بمعايير موضوعية ودون استعمال تقنية ترشيد الخيارات المالية فتُطلب الاعتمادات بشكل متزايد دون النظر إلى أولويات الحاجات.
- الإطار القانوني: قانون عادي غير مكيف مع الأوضاع الاقتصادية والسياسية خلال فترة تطبيقه.
- مؤشرات القياس: لا يسمح باستعمال مؤشرات لقياس النجاعة والفعالية كون النفقات مقدمة حسب طبيعتها وليس حسب برامج وأهداف معينة.
- بالإضافة إلى (عبد الغني و عبد اللطيف، 2019، صفحة 11):
- نظام المعلومات: حيث أن النظام المالي يعاني من نقص في توفر المعلومات الكافية.
- قانون ضبط الميزانية: بالرغم من أن قانون ضبط الميزانية يعتبر أداة رقابية تمكن أعضاء البرلمان من تقييم نتائج تنفيذ الميزانية، إلا أن النواب لا يمنحونه نفس مستوى الأهمية مثل قانون المالية، حتى مناقشته تقتصر على الجانب الشكلي وبعد ثلاث سنوات أو أكثر؛ مدة يتغير فيها الطاقم الحكومي بأكمله.
- عدم وجود أهداف استراتيجية.
- الأجهزة الرقابية المختلفة: تقتصر فيها الرقابة على صرف النفقة في مجالها وبقيمتها المحددة دون الأخذ بعين الاعتبار فعالية هذه النفقة ومدى توافقها مع تحقيق الهدف منها.
- غياب الشفافية: فنجد صعوبة في الاطلاع على وثائق الميزانية بالنسبة لمستعملها وللمهتمين بها في هذا المجال باستثناء نواب البرلمان والسلطة التنفيذية، فالواقع يثبت أن التقارير التي تعدها أغلب الهيئات العمومية المكلفة بالرقابة تحتفظ بها دون نشرها؛ حيث اعتبرها البعض من أسرار الدولة لا يتم نشرها خوفا من المساءلة والمحاسبة (صابة و بن موسى، 2020، صفحة 265).
- غياب مفهوم مسؤولية المسيرين: يخضع الأمر بالصرف في استهلاك الاعتمادات لشروط قانونية وتنظيمية دون الالتزام بأهداف معينة، مما يجعله غير مسؤول عن فعالية تسيير المصالح العمومية التي تقع تحت سلطته، وبسبب عدم تحديد الأهداف مسبقا لا يمكن من محاسبة الأمر بالصرف (مفتاح، 2011، صفحة 265).
- ب- ملاحظات البنك العالمي للتسيير الميزانياتي في الجزائر:
من أهم الملاحظات المسجلة من تقييم البنك العالمي للتسيير الميزانياتي في الجزائر مقارنة بالمعايير الدولية المعمول بها، والذي أظهر أن الجزائر لا تطبق سوى 05 من 16 مؤشرا مع تأكيد على أداء سيئ، وهي (مسعي، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه، 2020، الصفحات 70-71):
- صياغة الميزانية: استعمال نظام تبويب وفرضيات غير صحيحة لصياغة الميزانيات الأولية وإعادة تخصيصات هامة أثناء السنة. يلاحظ أيضا غياب ميزانية تركز على النتائج، وكذا غياب إطار ميزانياتي متوسط المدى.
- التنفيذ: بطء الإجراءات التي تمنع الختم السريع للفترة الإضافية للسنة المالية المنتهية. ومنه توقيف ميزانية هذه السنة وفتح السنة المالية الجديدة، ما يؤخر التخصيص الأولي للموارد لأكثر من ثلاثة أشهر أحيانا.
- إعداد التقارير: غياب التجميع السريع والافتراضي للميزانية بعد تنفيذها، وعجز الرقابة المالية (بمعناها الواسع)، يؤدي إلى تسجيل نتائج سيئة لا تسمح بالكشف عن الحالات التي تثير مسائل هامة أو تفرض تطبيق عقوبات.
- الأداء: الأداء السيئ لنفقات الاستثمار في الجزائر مرتبط بشدة بالنقص في مجال تسيير النفقات العمومية، وأن الأداء الضعيف في هذا المجال يضع عراقيل خطيرة أمام تحقيق أهداف الاستثمارات العمومية.
- المتابعة والتقييم: المتابعة والتقييم في الجزائر ينحصران في الرقابة المالية من طرف وزارة المالية؛ والمتابعة التقنية (أو المادية) من طرف هيئات التنفيذ المختلفة غير معروفة أو غير كافية في أحسن الأحوال؛ وأن هناك انعدام لأي تقييم بعدي يسمح بإجراء مقارنة بين ما تم تقديره وما تم إنجازه.
- ج- دوافع مرتبطة بالمجتمع الدولي: وتتمثل أهمها في (فايزة و محمد، 2020، صفحة 129):

- وضع أدوات اقتصاد السوق.

- القيام بالاستثمار الإنتاجي لرفع حركة النمو.

- إعادة تركيز نشاطات الدولة على مهمتها الأساسية: إقرار الحكم الراشد، وتحسين فعالية تدخل الدولة.

2.4 محاور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر:

يرتكز هذا المشروع على إصلاح تركيبتي أساسيتين لنظام الميزانية العامة ، أولهما إصلاح الميزانية والثاني محور الإعلام الآلي ونظام المعلومات، بالإضافة إلى إصلاح إجراءات لتنفيذ النفقات العمومية.

أ- إصلاح الميزانية: تضمن هذا الجانب من الإصلاح النقاط التالية (عبدوس، 2021، الصفحات 355-357):

- اعتماد ميزانية البرامج والأهداف واستعمال مؤشرات لقياس الأداء وتقييم النتائج المحققة ومقارنتها مع المسطرة.

- وضع ميزانية متكاملة وفق الإطار متعدد السنوات.

- تعزيز الشفافية وذلك عن طريق:

❖ تحسين عرض ونشر الميزانية من خلال إعداد مستندات جديدة ووضع نظام معلومات فعال.

❖ وضع تصنيفات جديدة للنفقات العمومية.

❖ تعزيز وظيفة الإرشاد الاقتصادي لوزارة المالية من خلال رفع قدرات تقييم ومراقبة تكاليف الاستثمارات والسياسات والبرامج التي على أساسها تحدد اعتمادات مختلف الوزارات.

ب- إصلاح النظام المعلوماتي والإعلام الآلي: بهدف تسيير أفضل للمالية العمومية، تبنت الجزائر مشروع لرقمنة

وتحديث النظام الميزانياتي (MSB) يشمل عدة أنظمة: (وزارة المالية، 2025):

- نظام SIGBUD: نظام معلوماتي متكامل لإعداد الميزانية، يهدف إلى رقمنة جميع مراحل إعداد الميزانية وتنفيذها،

يشمل:

❖ وحدة إعداد الميزانية: مسؤولة عن إدخال البيانات المالية، وإعداد ميزانية البرامج، ومراجعتها، واعتمادها.

❖ وحدة تنفيذ الميزانية: مسؤولة عن تنفيذ الميزانية، ومراقبة الإنفاق، وإعداد التقارير المالية.

❖ وحدة التقارير: مسؤولة عن إعداد التقارير المالية الدورية والسنوية، وتحليل البيانات المالية.

❖ وحدة إدارة النظام: مسؤولة عن إدارة النظام، وتحديثه، وصيانته، وضمان أمن البيانات.

- نظام SIGB: هو نظام معلوماتي متكامل لإدارة الميزانية العامة للدولة، يهدف إلى عصنة المالية العمومية وتحسين

كفاءة وشفافية تسيير الميزانية، سيتم تطبيقه على عدة مراحل، تبدأ بالمرحلة الأولى تدريجيا إلى أن يتم تعميمه على كافة القطاعات النموذجية، ثم يتم توسيعه ليشمل جميع الوزارات والمؤسسات العمومية.

ج- إصلاح إجراءات تنفيذ النفقات العمومية:

أوكلت مهمة دراسة وإعداد هذا الجزء إلى مجمع الاستشارات الفرنسي (سنة 2007)، الذي خلصت أعماله إلى

مجموعة من الدراسات والتقارير شملت على ضرورة الانتقال إلى محاسبة الذمة عن طريق وضع أسس تنظيمية وتقنية للإطار المحاسبي الجديد للدولة؛ تكوين مسيري وإطارات وزارة المالية والوزارات المنفقة في إطار هذا الجانب من الإصلاحات؛

ومخطط توجيهي لتكييف الواقع المحاسبي مع المعايير المحاسبية الدولية. (صخراوي و مداحي، 2021، الصفحات 40-41)

3.4 مسار تنفيذ مشروع الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

1.3.4 بواذر الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: بادرت الحكومة وحدها في مطلع سنوات 2000 بالحديث عن أهمية إصلاح

النظام الميزانياتي للدولة، قبل شروعه رسميا في منتصف تلك الفترة في إعداد مشروع هذا الإصلاح، بهدف أن يتم التطبيق

الشامل للإصلاح الميزانياتي في سنة 2009، معتمدة على مجموعة من التقارير والتوصيات المنبثقة عن الهيئات الدولية

والثنائية الأطراف الهادفة لعصنة الميزانية العمومية. غير أن القانون العضوي الذي يعتبر الأداة الأساسية لهذا الإصلاح لم

يتم إصداره إلا سنة 2018. وحسب مصالح وزارة المالية، تمثلت أسباب التأخر في عدم جاهزية الإطار التشريعي، وأداة

الإعلام الآلي (برنامج SIGBUD الذي كان مقررا توفره في 2006 حسب نفس المصالح)، إضافة إلى تأخر عملية تكوين مجموعة

من المكونين (في الخارج) الذين سيتكفلون بتدعيم قدرات المستخدمين وتمكينهم من استيعاب الإصلاح (مسعي، سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلية (أطروحة دكتوراه)، 2014، صفحة 93).

2.3.4 إصلاح الإدارة المكلفة بالميزانية العمومية: وذلك بإعادة هيكلة مصالح وزارة المالية بما يتماشى مع متطلبات الإصلاحات الجديدة عن طريق إصدار وتعديل وإلغاء عدة مراسيم تنفيذية متضمنة تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية كما هو موضح بالجدول (01) أدناه الذي يوضح مساعي السلطات العمومية لتنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية لدعم مشروع الإصلاح الميزانياتي.

الجدول 1: تعديلات المراسيم التنفيذية في إطار مشروع الإصلاح الميزانياتي

المرسوم التنفيذي	معدل ب :	الجريدة الرسمية	بتاريخ	ملغى ب :
رقم 55-95 ممضي في : 15-02-1995 الجريدة الرسمية عدد 15 بتاريخ 03-19-1995	مرسوم تنفيذي 151-95 ممضي في 30-05-1995	عدد 30 سنة 1995	1995-06-04	مرسوم تنفيذي 364-07 ممضي في 28-2007-11
	مرسوم تنفيذي 228-98 ممضي في 13-07-1998	عدد 51 سنة 1998	1998-07-15	
	مرسوم تنفيذي 292-02 ممضي في 10-09-2002	عدد 61 سنة 2002	2002-09-11	
	مرسوم تنفيذي 194-03 ممضي في 28-04-2003	عدد 30 سنة 2003	2003-04-30	
	مرسوم تنفيذي 476-06 ممضي في 14-12-2006	عدد 82 سنة 2006	2006-12-17	
رقم 364-07 ممضي في : 28-11-2007 الجريدة الرسمية عدد 75 بتاريخ 02-12-2007	مرسوم تنفيذي 423-13 ممضي في 18-12-2013	عدد 65 سنة 2013	2013-12-22	مرسوم تنفيذي 252-21 ممضي في 06-2021-01
	مرسوم تنفيذي 139-17 ممضي في 11-04-2017	عدد 23 سنة 2017	2017-04-12	
	مرسوم تنفيذي 325-17 ممضي في 08-11-2017	عدد 67 سنة 2006	2017-11-15	
	النصوص التنظيمية			
	- مرسوم تنفيذي رقم 154-08 ممضي في 26 مايو 2008، الجريدة الرسمية عدد 27 المؤرخة في 28 مايو 2008، يتضمن مهام مفتشية مصالح الميزانية وتنظيمها وسيرها.			
	- قرار وزاري مشترك ممضي في 13 أكتوبر 2009، الجريدة الرسمية عدد 24 المؤرخة في 14 أبريل 2010، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية في مكاتب.			
	- مرسوم تنفيذي رقم 75-11 ممضي في 16 فبراير 2011، الجريدة الرسمية عدد 11 المؤرخة في 20 فبراير 2011، يحدد صلاحيات المصالح الخارجية للمديرية العامة للميزانية وتنظيمها وسيرها.			
	مرسوم تنفيذي 154-08 ممضي في 26-05-2008	عدد 27 سنة 2008	2008-05-28	
	قرار وزاري مشترك ممضي في 13-10-2009	عدد 24 سنة 2010	2010-04-14	
	مرسوم تنفيذي 75-11 ممضي في 16-02-2011	عدد 11 سنة 2011	2011-02-20	
رقم 252-21 ممضي في : 06-2021-01 الجريدة الرسمية عدد 47 بتاريخ 15-07-2021	مرسوم تنفيذي 150-24 ممضي في 30-04-2024	عدد 32 سنة 2024	2024-05-05	////

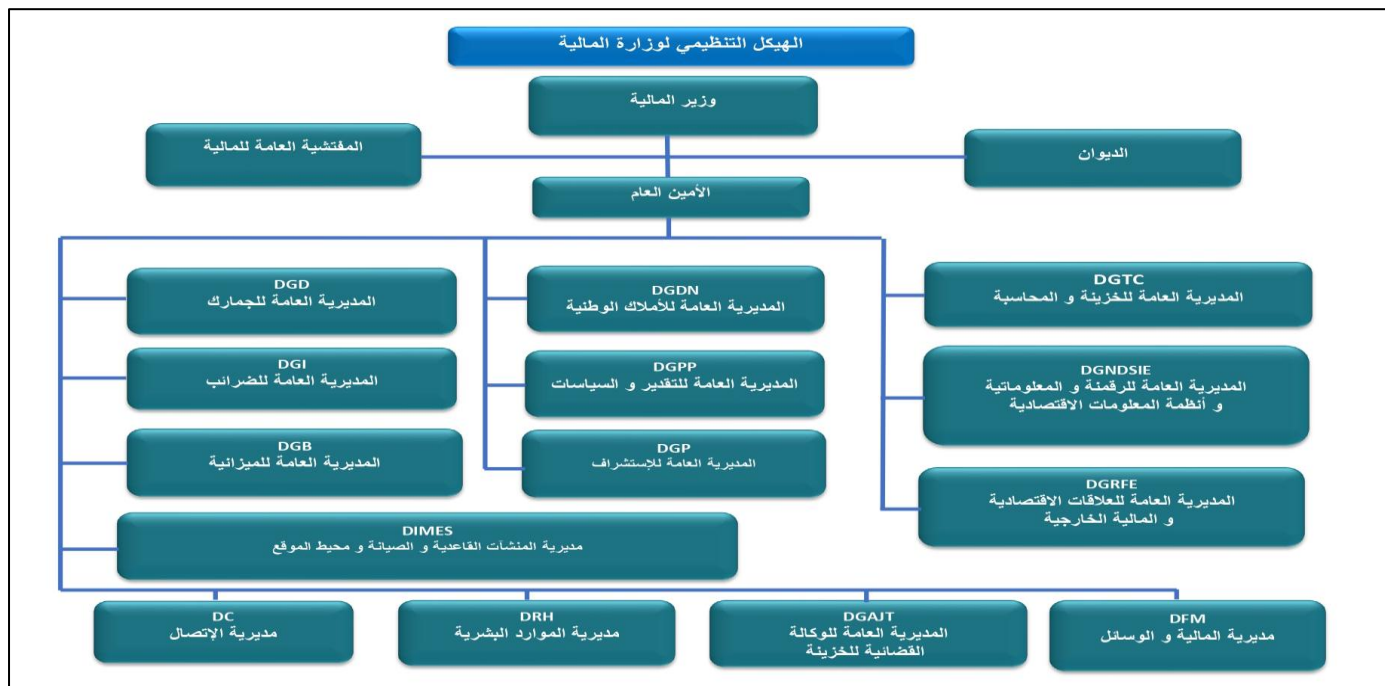
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجرائد الرسمية المنشورة على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

تاريخ الإطلاع : 2024-11-19 -

والشكل رقم (05) يوضح الهيكل التنظيمي لوزارة المالية (تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية) حسب المرسوم التنفيذي رقم 24-150 مؤرخ في 21 شوال عام 1445 الموافق 30 أبريل سنة 2024، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 25 شوال عام 1442 الموافق 6 يونيو سنة 2021 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية.

الشكل 5: الهيكل التنظيمي لوزارة المالية (تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية) حسب المرسوم التنفيذي 21-252



المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/le-ministere-2/748-2021-06-30-09-51-18>

تاريخ الإطلاع: 2025-01-25 -

3.3.4 تبني قانون عضوي جديد متعلق بقوانين المالية:

كما ذكرنا سابقا كانت المبادرة في الحديث عن ضرورة إصلاح النظام الميزانياتي للدولة في مطلع سنوات 2000، إلا أن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، والذي سيعوض القانون 84-17 قانون المالية المعمول به آنذاك، لم يصدر حتى غاية 2018، مع تعديلات سنتي 2019 و 2023 كما هو موضح بالجدول رقم (02) أدناه، أين تبنت الجزائر القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم مجسدا إصلاح النظام التشريعي والتنظيمي المنظم لميزانية الدولة والمالية العمومية بصفة خاصة.

الجدول 2: تعديلات القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية

القانون العضوي	الجريدة الرسمية	الهدف من القانون العضوي	المادة المستهدفة
القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018	عدد 53 سنة 2018 في : 2018-09-02	تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي من شأنه أن يحكم إعداد قوانين المالية، وكذا مضمونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها من قبل البرلمان. كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها.	///
القانون العضوي 19-09 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019	عدد 78 سنة 2019 في : 2019-12-18	يعدل ويتم القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018	م 18 من ق ع 18-15
القانون العضوي 23-23 المؤرخ في 31 ديسمبر 2023	عدد 01 سنة 2024 في : 2024-01-07	يعدل ويتم القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018	م 23 من ق ع 18-15

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على الجرائد الرسمية المنشورة على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

تاريخ الإطلاع: 2024-11-19 -

غير أن القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم جاء بمثابة دستور قوانين المالية، فتلتها عدة نصوص تنظيمية يمكن إيجازها من خلال الجدول رقم (03) أدناه والذي يبين الإطار التشريعي والتنظيمي المعتمد لتنفيذ مشروع الإصلاح الميزانياتي إلى جانب القانون العضوي.

الجدول 3: الإطار التشريعي والتنظيمي المعتمد لتنفيذ مشروع الإصلاح الميزانياتي إلى جانب ق.ع. 15-18

المادة المستهدفة	الهدف من المرسوم	الجريدة الرسمية	المرسوم التنفيذي
م 05 من ق ع 15-18	تحديد كفاءات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى	عدد 71 سنة 2020 في : 02-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-335
م 14 من م ت 335-20	قرار مؤرخ في : 08-06-2021 يحدد مهام اللجنة العليا لتقييم المخاطر الميزانياتية والتحذير وتنظيمها.	عدد 56 سنة 2021 في : 18-07-2021	ممضي في 11-22-2020
م 15 و 73 من ق ع 15-18	تحديد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة	عدد 73 سنة 2020 في : 06-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-353
م 03 و 04 من م ت 353-20	قرار مؤرخ في : 27-04-2024 يحدد ترميز الإيرادات الميزانياتية للدولة المصنفة حسب الطبيعة الاقتصادية	عدد 46 سنة 2024 في : 08-07-2024	ممضي في 11-30-2020
م 28 و 29 من ق ع 15-18	تحديد العناصر المكونة لتصنيف أعباء ميزانية الدولة	عدد 73 سنة 2020 في : 06-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-354
م 09 من م ت 354-20	قرار وزاري رقم 124 مؤرخ في 15-08-2022 يهدف إلى تحديد الاصناف الفرعية للنفقات وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة.		ممضي في 11-30-2020
م 26 من ق ع 15-18	تحديد شروط إعادة استعمال الاعتمادات الملقاة	عدد 78 سنة 2020 في : 27-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-382 ممضي في 19-12-2020
م 34 من ق ع 15-18	تحديد شروط وكفاءات حركة الاعتمادات المالية وكذا كفاءات تنفيذها (بين مختلف الأبواب داخل البرامج والأنشطة ... الخ)	عدد 78 سنة 2020 في : 27-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-383 ممضي في 19-12-2020
م 36 من ق ع 15-18	تحديد شروط وكفاءات تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة خلال الفترة التكميلية	عدد 78 سنة 2020 في : 27-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-384 ممضي في 19-12-2020
م 15 و 38 و 39 و 43 من ق ع 15-18	تحديد كفاءات تسجيل واستعمال الأموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة	عدد 78 سنة 2020 في : 27-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-385 ممضي في 19-12-2020
م 38 و 40 من ق ع 15-18	تحديد شروط استعادة الاعتمادات المالية	عدد 78 سنة 2020 في : 27-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-386 ممضي في 19-12-2020
م 75 من ق ع 15-18	تحديد كفاءات إعداد جداول التعداد المرفق بمشروع قانون المالية للسنة	عدد 78 سنة 2020 في : 27-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-387 ممضي في 19-12-2020
م 82 من ق ع 15-18	تحديد شروط نضج وتسجيل البرامج	عدد 80 سنة 2020 في : 29-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-403 ممضي في 29-12-2020
م 16 و 1 و 16 مكرر من م ت 403-20	تعديل بمرسوم تنفيذي 23-318 في: 06-09-2023 أدرجت فيه المواد 16 مكرر و 16 مكرر 1 و 16 مكرر 2 و 16 مكرر 3 و 16 مكرر 4.	عدد 60 سنة 2023 في : 13-09-2023	
م 13 و 18 من م ت 403-20	قرار رقم 03 مؤرخ في 11-01-2023 يهدف إلى تحديد كفاءات نضج وتسجيل عمليات الاستثمار العمومي للدولة بعنوان برنامج		
م 82 من ق ع 15-18	تحديد كفاءات تسيير وتفويض الاعتمادات المالية	عدد 80 سنة 2020 في : 29-12-2020	مرسوم تنفيذي 20-404 ممضي في 29-12-2020
م 25	تحديد إجراءات التسيير الميزانياتي والمحاسبي الملائمة لميزانيات المؤسسات	عدد 11 سنة 2021	مرسوم تنفيذي 21-

62 ممضي في 02-08-2021	في 15-02-2021	العمومية ذات الطابع الإداري والبيانات والمؤسسات العمومية الأخرى المستفيدة من تخصيصات ميزانية الدولة	من ق ع 15-18
-----------------------	---------------	---	--------------

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المراسيم التنفيذية المذكورة في الجرائد الرسمية المنشورة على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

تاريخ الإطلاع: 2024-11-19 -

4.3.4 طرح القانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي:

في سياق إصلاح المحاسبة العمومية، باعتبارها واحدة من أهم ركائز إصلاح المالية العمومية، صدر القانون 07-23 مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو سنة 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي بدل القانون 21-90 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، وتلته عدة نصوص تنظيمية جاءت بمجموعة من المستجدات لتساير المبادئ المحاسبية والميزانية الجديدة التي نص عليها القانون العضوي رقم 15-18 كما هو موجز في الجدول رقم (04) أدناه.

الجدول 4: الإطار التشريعي والتنظيمي المعتمد لتنفيذ مشروع الإصلاح الميزانياتي إلى جانب ق. 07-23

المادة المستهدفة	الهدف من المرسوم	الجريدة الرسمية	المرسوم التنفيذي / قرار
م 80 من ق 07-23	تحديد محتوى وكيفية تطبيق المحاسبة العمومية	عدد 15 سنة 2024 في : 29-02-2024	مرسوم تنفيذي 24-90 ممضي في 22-02-2024
م 47 من م ت 90-24	تحديد شكل ومحتوى الحساب العام للدولة	عدد 09 سنة 2025 في : 11-02-2025	قرار مؤرخ في 09-01-2025
م 48 من م ت 90-24	تحديد شكل ومحتوى وثائق المحاسبة العامة	عدد 09 سنة 2025 في : 11-02-2025	قرار مؤرخ في 09-01-2025
م 60 من ق 07-23	تحديد إجراءات الدفع بالاعتماد من النفقات العمومية	عدد 15 سنة 2024 في : 29-02-2024	مرسوم تنفيذي 24-91 ممضي في 22-02-2024
م 14 من ق 07-23	تحديد شروط وكيفية الاستخلاف وتفويض الإمضاء وتعيين الأمرين بالصرف المكلفين	عدد 15 سنة 2024 في : 29-02-2024	مرسوم تنفيذي 24-92 ممضي في 22-02-2024
م 68 من ق 07-23	تحديد فئات متعاملي الخزينة وكيفية تسيير حسابات إيداع الأموال.	عدد 15 سنة 2024 في : 29-02-2024	مرسوم تنفيذي 24-93 ممضي في 22-02-2024
م 16 من ق 07-23	تحديد كيفية تعيين واعتماد المحاسبين العموميين.	عدد 71 سنة 2024 في : 22-10-2024	مرسوم تنفيذي 24-343 ممضي في 14-10-2024
م 61 و 62 من ق 07-23	تحديد إجراءات تسخير الأمرين بالصرف للمحاسبين العموميين.	عدد 71 سنة 2024 في : 22-10-2024	مرسوم تنفيذي 24-344 ممضي في 14-10-2024
م 112 و 113 من ق 07-23	تحديد شروط الأخذ بالمسؤولية المالية للمحاسبين العموميين وإجراءات مراجعة باقي الحسابات.	عدد 71 سنة 2024 في : 22-10-2024	مرسوم تنفيذي 24-345 ممضي في 14-10-2024
م 22 من ق 07-23	تحديد كيفية إنشاء وكالات الإيرادات و/أو النفقات وتنظيمها وسيرها ومراقبتها	عدد 71 سنة 2024 في : 22-10-2024	مرسوم تنفيذي 24-346 ممضي في 14-10-2024

مرسوم تنفيذي 24- 347 ممضي في 14- 2024-10	عدد 72 سنة 2024 في : 27-10-2024	تحديد كفاءات ممارسة الرقابة الميزانية.	م 103 من ق 07-23
--	------------------------------------	--	---------------------

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على المراسيم التنفيذية المذكورة في الجرائد الرسمية المنشورة على الموقع الإلكتروني للأمانة العامة للحكومة

<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

تاريخ الإطلاع : 2024-11-19 - 22:45 سا

5.3.4 تصميم أنظمة المعلومات المدمجة للتسيير المالي:

يشمل هذا المحور من الإصلاح على إعداد مخطط توجيهي للإعلام الآلي الخاص بوزارة المالية؛ وإعداد وتطوير نظام مدمج لعملية التسيير الميزانياتي؛ بالإضافة إلى تحسين الهياكل الإدارية المكلفة بالمسائل التكنولوجية من خلال إنشاء مديرية مركزية للإعلام الآلي على مستوى كل مديرية عامة تابعة لوزارة المالية (حاج جاب الله، تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة المالية: دراسة تحليلية ونقدية لعصرنة نظام المعلومات في أطار الإصلاحات المالية والميزانيات، 2018، صفحة 04،08).

وبالنظر إلى التعقيد الكبير في إدارة وظائف وزارة المالية وتنوعها، تطلب الأمر تنظيمًا دقيقًا وآليات فعالة لضمان تحقيق أهدافها المتعددة، فتم وضع نظام "SIGB" نظام معلوماتي مدمج للتسيير الميزانياتي والمحاسبي، يعتبر هذا الأخير أداة في خدمة الجميع، أي أداة مشتركة بين جميع الفاعلين الماليين في المصالح المركزية واللامركزية، ويسمح بدمج الفاعلين في سلسلة واحدة، بحيث سيكون لجميع أصحاب المصلحة المشاركين في إدارة الميزانية والمحاسبة العامة، إمكانية الوصول إلى نفس الأداة.

والهدف من هذا النظام هو "تحسين أداء تسيير المالية العامة الجزائرية"، يسمح بتحسين الإدارة العامة من خلال:

- معالجة النفقات والإيرادات غير الضريبية وجميع محاسبة الدولة.
- رؤية كاملة ودقيقة وفي الوقت الحقيقي للمالية العامة للدولة.
- نظام تبادل يسمح بالحوار مع التطبيقات الأخرى.
- كما يسمح بتبسيط الاجراءات المالية من خلال:
- إمكانية تتبع البيانات بشكل أفضل
- تعزيز قابلية تدقيق الحسابات من خلال الرقابة
- أمن وسلامة البيانات والإجراءات المالية
- تعزيز القدرة على الاسترداد.

6.3.4 تكوين العنصر البشري:

أشار التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2021 لعدة نشاطات تم تنظيمها بهدف الإصلاحات المقررة نذكر منها (مجلس المحاسبة، 2021، الصفحات 548-551):

- دورة تكوينية حول النظام المالي والمحاسبي، هذه الأخيرة تم تنظيمها بهدف تحضير مهنيي الرقابة لمهمة التصديق على حسابات الدولة، المسندة إلى مجلس المحاسبة بموجب القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر سنة 2018 المتعلق بقوانين المالية، نظمت من طرف وبالمعهد العالي للتسيير والتخطيط لمدة 10 أيام لفائدة 15 مستفيد تنفيذًا للمخطط الاستراتيجي للتكوين (2017-2021).

- استمرارا في تنفيذ مذكرة التفاهم بين الجهازين الأعلىين للرقابة المبرمة في عام 2016، والممتدة إلى غاية سنة 2021، قام مجلس المحاسبة (ممثلا في الجهاز الأعلى للرقابة الجزائري)، بالاشتراك مع نظيره الهولندي، بتنظيم أربع (4) ورشات تكوينية بالجزائر لمدة 16 يوم لفائدة 12 مستفيد، تهدف في مجملها إلى تعزيز القدرات المهنية للقضاة والمدققين الماليين في مجال رقابة الأداء ورقابة تقنية المعلومات.

- بالإضافة إلى ندوات وأيام تكوينية وملتقيات نذكر منها:

- ندوة حول الإصلاح الميزانياتي والقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية منظمة من طرف وزارة المالية - المديرية العامة للميزانية خلال شهر أكتوبر 2021 ، الهدف منه تمكين المشاركين من استيعاب الأدوات الجديدة التي ينص عليها القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية .

- افتتح السيد عبد الرحمان راوية، وزير المالية، يوم 06 مارس 2022، اليوم الدراسي حول الإصلاح الميزانياتي وتكوين المكونين، المنظم على مستوى المعهد العالي للتسيير والتخطيط بحضور إدارات وزارة المالية و ممثلين عن مختلف الدوائر الوزارية. تندرج هذه المبادرة في سياق التنفيذ الفعال للإطار الميزانياتي المنصوص عليه في القانون العضوي 15-18. هذا التكوين موجه، في مرحلة أولى ، إلى جميع أعضاء اللجان الميزانياتية المشكلة على مستوى الدوائر الوزارية والهيئات العمومية المكلفة بإعداد ميزانية برنامج لعام 2023. حيث تهدف هذه المبادرة إلى تبسيط المفاهيم المنصوص عليها في القانون العضوي لقوانين المالية، لتمكين جميع الفاعلين من مختلف الهيئات العمومية من استيعاب مضمون الإصلاح الميزانياتي (وزارة المالية، 2022).

- الملتقى الجهوي بالمدينة يومي 6 و 7 جوان 2022 حول الإصلاح الموازاني في الجزائر من خلال القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية . والنصوص التطبيقية المتعلقة به تحت إشراف السيد/ المدير الجهوي للميزانية بالجزائر ، الهدف منه تعميم المفاهيم والآليات الجديدة التي جاء بها القانون العضوي وكذا النصوص التطبيقية المتعلقة به المذكورة آنفا.

- الملتقى الجهوي (الحضوري وعن بعد) والمبرمج يومي 13 و 14 نوفمبر 2024 لفائدة مدراء البرمجة ومتابعة الميزانية والمراقبين الميزانياتيين للولايات والبلديات لجهة ورقلة حول موضوع المحاسبة العمومية. حيث أشرف السيد المدير الجهوي للميزانية لورقلة على افتتاح الملتقى مرحبا بالحضور ومبرزا أهمية تنظيم هذا الملتقى للإطارات بالموازاة مع دخول القانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي حيز التطبيق.

5. الإنجازات المحققة

كما أشرنا سابقا، فإن محاور الإصلاح الميزانياتي في الجزائر ارتكزت على عدة نقاط، تمثلت في إصلاح الميزانية، إصلاح النظام المعلوماتي والإعلام الآلي، وإصلاح إجراءات تنفيذ النفقات العمومية. يمكن إيجاز نتائجها كالتالي:

1.5 على مستوى محور إصلاح الميزانية:

مس عدة جوانب نذكر منها:

أ- الإطار القانوني:

تبنت الحكومة الجزائرية قانون عضوي متعلق بقوانين المالية، والذي خضع لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره، ضمن الرأي رقم 02/ر.ق.ع.م/د/18 مؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1439 الموافق 2 غشت سنة 2018، يتعلق بمراقبة مطابقة القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية، للدستور. القانون العضوي رقم 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، وما تبعته من نصوص، يعتبر القانون المجسد لميزانية البرامج المبنية على النتائج، دخل حيز التنفيذ، بناءً على المادة 89 من نفس القانون، ابتداء من سنة 2023، وتم تطبيق أحكامه بالتوازي مع قانون المالية الملغى 84-17 فيما يخص قوانين المالية لسنتي 2021 و 2022 حسب مبدأ التدرج.

ب- الإطار الموازاني على المدى المتوسط:

بناءً على المذكرة التوجيهية المتعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2021 رقم: MF/1274/ المؤرخة في 13 ماي 2020، وما جاء بعدها من مذكرات منشورة على الموقع الإلكتروني الرسمي للمديرية العامة للميزانية، <http://mfdgb.gov.dz/ar/legislative-and-regulatory-texts/instructions-publications/> ، يتم تحضير وإعداد قانون المالية من خلال عرض محفظة برامج، بحيث تقوم الوزارات بإعداد وإرسال تقرير الأولويات والتخطيط للسنة

المعنية ضمن الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، وفقا للسياسة العامة للدولة وتوجهاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار سقف التمويل المتاح والتقديرات المالية للفترة المحددة، أين يتم دمج هذه التقارير في عملية إعداد قانون المالية. كعملية تجريبية، نجد موضوع المادتين 154 و 172 من قانوني المالية لسنتي 2021 و 2022، يظهر تجسيد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى ويحدد على سبيل العرض، المستوى الاجمالي التقديري للتكاليف النهائية للميزانية العامة للدولة، كما هو موضح في الجدول رقم (5) أدناه،

بالنسبة لقوانين المالية اللاحقة، يتم عرض جداول قانون المالية حسب المادة 73 من القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، بحيث يركز الإطار الموازناتي على المدى المتوسط في محفظة البرامج بقانون المالية للسنة المعنية، على توجهات الدولة الاستراتيجية.

ففي قانون المالية لسنة 2023، وحسب ماجاء في مذكرة عرض مشروع قانون المالية التصحيحي لسنة 2023 الصادر عن وزارة المالية بتاريخ 10 سبتمبر 2023، "تم على مستوى الميزانية تنفيذ الأحكام الجديدة التي تم إدراجها في إطار هذا المشروع لقانون المالية التصحيحي لتعزيز تنفيذ القرارات التي اتخذتها الحكومة والمتعلقة بالحفاظ على القدرة الشرائية للسكان ودعم وتنويع النشاط الاقتصادي من أجل تعزيز النمو والتخفيف، على المدى المتوسط، من الاعتماد على المحروقات".

أما في قانون المالية لسنة 2024، فقدمت المذكرة رقم MF/1526/ المؤرخة في 02 ماي 2023، العناصر الأساسية الموجهة لتحضير مشروع الميزانية، تتعلق بتوحيد التدابير لضمان استدامة النفقات العمومية، وتحفيز النشاط الاقتصادي، واستعادة توازن ميزانية الدولة على المدى المتوسط.

فيما يخص قانون المالية لسنة 2025، فقد أشارت المذكرة رقم MF/1415/ المؤرخة في 07 ماي 2024، إلى التوترات الجيوسياسية والتغيرات المناخية، التي من شأنها التأثير على التوازن العام للنظام الاقتصادي واستدامة المالية العمومية. وبناءً عليه، وُجهت محاور مشروع إعداد الميزانية إلى دعم القدرة الشرائية للمواطن، وخلق مناصب شغل، وتنمية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى مواصلة الاصلاحات من جانب عصبة الإدارة العمومية.

الجدول 5: التأطير الميزانياتي المتوسط المدى ضمن قانوني المالية لسنتي 2021 و 2022

قانون المالية لسنة 2022		قانون المالية لسنة 2021		
التمويل التقديري للتكاليف النهائية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2023-2024		التمويل التقديري للتكاليف النهائية للميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2022-2023		
2024	2023	2023	2022	
6.451.234.996	6.273.734.898	5.505.409.719	5.358.885.014	نفقات التسيير (بآلاف د.ج)
3.370.729.209	3.408.302.801	3.174.934.656	3.246.596.328	نفقات التجهيز (بآلاف د.ج)
9.821.964.205	9.682.037.699	8.680.344.375	8.605.481.342	مجموع نفقات الميزانية (بآلاف د.ج)
2.292.798.452	2.209.676.012	2.266.386.047	2.130.896.267	الجباية البترولية (بآلاف د.ج)
3.791.282.383	3.657.337.918	3.608.495.807	3.542.447.565	الموارد العادية (بآلاف د.ج)
6.084.080.835	5.867.013.930	5.874.881.854	5.673.343.832	مجموع موارد الميزانية (بآلاف د.ج)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قانوني المالية لسنتي 2021 و 2022

ج- تعزيز الشفافية:

سعيا نحو توحيد نظام المحاسبة في القطاع العام على المستوى الدولي، وتطبيقا لأحكام القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، جاء القانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي خلفا للقانون 21-90 المتعلق بالمحاسبة العمومية، بُنيت أحكامه على ضوء معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، التي تعزز فعالية وشفافية إدارة المال العام.

ومن خلال اطلاعنا على التقرير العالمي لمسح الموازنة المفتوحة، الذي تصدره مؤسسة شراكة الموازنة الدولية بصفة دورية، والمتاح على مستوى الموقع الرسمي للشراكة الدولية للموازنة؛ "يقيس جزء من مسح الموازنة المفتوحة، إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات المتعلقة بكيفية قيام الحكومة المركزية بزيادة الموارد العامة وإنفاقها، ويتم تقييم مدى توفر ثماني وثائق أساسية للموازنة على الإنترنت، وتوقيتها، وشموليتها، باستخدام 109 مؤشرات ذات وزن مماثل، بحيث تحصل كل دولة على مقياس من 00 إلى 100. وتشير درجة الشفافية 61 أو أكثر إلى أن الدولة من المرجح أن تنشر ما يكفي من المواد لدعم النقاش العام حول الموازنة"، وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال توفير معلومات مالية واضحة ومتاحة للجميع. يُظهر هذا التقرير في أحدث نتائجه، نتائج مسح الموازنة المفتوحة لعام 2023 الخاصة بالجزائر، بحيث حققت تقدماً ملحوظاً في مجال شفافية الموازنة بدرجة شفافية 100/15 مقارنة بالدرجة 100/03 سنة 2021، ولكنها تبقى غير كافية. بالإضافة إلى الرقابة عليها بدرجة 100/28، والمشاركة العامة فيها بدرجة 100/00، محتلة بذلك الرتبة 105 من 125 دولة. يمكن عرض بعض نتائج التقرير كما يلي:

الجدول 6: تغير درجة الشفافية في الجزائر

2023	2021	2019	2017	2015	2012	درجة الشفافية (من 100)
15	3	2	3	19	13	

المصدر: تقرير مسح الموازنة المفتوحة-الجزائر (ص 3)

<https://internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2023/open-budget-survey-algeria-2023-ar.pdf> تاريخ الإطلاع: 2025-02-01

الجدول 7: توفر وثائق الموازنة للجمهور

2023	2021	2019	2017	2015	2012	
!	X	X	!	!	!	البيان التمهيدي للموازنة
✓	!	!	!	✓	✓	مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية
✓	✓	✓	✓	✓	✓	الموازنة المقررة
!	✓	X	X	X	X	موازنة المواطن
!	X	!	X	✓	!	التقارير السنوية
X	!	!	!	X	!	المراجعة نصف السنوية
!	X	X	!	X	!	تقرير نهاية السنة
X	!	!	!	X	!	تقرير التدقيق

المفتاح: ✓: متاح للجمهور، X: لم يتم إنتاجه، !: تم نشره في توقيت متأخر أو لم يتم نشره عبر الإنترنت أو تم إنتاجه للأغراض الداخلية فقط

المصدر مع تعديل: تقرير مسح الموازنة المفتوحة-الجزائر (ص 3)

<https://internationalbudget.org/sites/default/files/country-surveys-pdfs/2023/open-budget-survey-algeria-2023-ar.pdf> تاريخ الإطلاع: 2025-02-01

2.5 على مستوى محور إصلاح إجراءات تنفيذ النفقات العمومية:

يهدف القانون 07-23 مؤرخ في 21 يونيو 2023، المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، والنصوص التنظيمية التي تلتها والمبينة في الجدول رقم (04) أعلاه، إلى تبسيط الإجراءات المتعلقة بتنفيذ الميزانية. لتحقيق ذلك، جاءت مجموعة من المستجدات لتساير المبادئ المحاسبية والميزانية الجديدة، من أبرزها:

أ- النظام المحاسبي:

استبدل القانون الجديد الأساس النقدي بأساس الاستحقاق، فكرس ثلاثة أنماط من المحاسبة كما جاء في الباب الثالث من القانون 07-23 والمادة (03) من المرسوم التنفيذي 24-90 المتعلق بتحديد محتوى وكيفية تطبيق المحاسبة العمومية:

- محاسبة ميزانية: تبين تنفيذ الميزانية، وتنقسم إلى محاسبة الإلتزامات ومحاسبة الصندوق؛

- محاسبة عامة: تقوم على مبدأ إثبات الحقوق والالتزامات، وتُمسك وفق القيد المزدوج حصريا من قبل المحاسبين العموميين على أساس مخطط محاسبي، يقدم هذا النوع من المحاسبة رؤية طويلة المدى لصانعي القرار لأنه يبين الوضعية المالية والممتلكات للأشخاص المعنية بدقة.

- محاسبة تحليل التكاليف: المتعلقة بتحليل تكلفة الأنشطة التي تم الشروع فيها في إطار البرامج، بهدف التمكين من تقييم نجاعتها، وبالتالي تعتبر أداة مهمة في عملية صنع القرار.

ب- تحديد المسؤوليات وآليات التنفيذ:

على عكس القانون الملغى 90-21، حدد القانون 07-23 (خاصة ضمن الفصلين الأول والثاني من الباب الأول والفصل الثاني من الباب الرابع) والمراسيم التنفيذية التي تلتها بوضوح مهام الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، عملا بأحكام المادة 81 من القانون العضوي 18-15، مما سهل تنفيذ العمليات المالية وقلل من التعقيدات الإدارية، بالإضافة إلى تحميل المسؤولية الشخصية للأعوان المكلفون بتنفيذ الميزانية في حالة الأخطاء والمخالفات؛ أما في حالة العجز في الصندوق فينفرد المحاسبون العموميون ومفوضوهم والأعوان الموضوعون تحت سلطتهم والوكلاء الماليون بالمسؤولية المالية التضامنية، ويُعاقب على هذه الأخطاء والمخالفات وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

كما تجدر الإشارة إلى الأدوار الجديدة للمراقب الميزانياتي التي جاءت طي التعليمية رقم 9656 بتاريخ 2022/12/15 والمتمثلة في الدور الإعلامي الذي يُعلم فيه الوزير المكلف بالميزانية كل ثلاث أشهر بحجم الالتزام بالنفقات ومناصب الشغل المالية، وستويا يرسل له تقرير مفصل حول نشاطه وآخر حول تنفيذ الميزانية يستعرض فيه الصعوبات التي تواجهه، وكل الاقتراحات التي من شأنها تحسين ظروف تنفيذ النفقات العمومية. بينما يتجلى دوره الاستشاري في تقديم نصائح في المجال المالي، بطلب من الأمر بالصرف أو بمبادرة منه.

ج- تعزيز آليات الرقابة:

أخضعت المادة 85 من القانون العضوي 18-15 عمليات تنفيذ ميزانية الدولة إلى رقابة إدارية وقضائية وبرلمانية حسب الشروط التي يحددها الدستور والقانون والأحكام، وأدرج القانون 07-23 بناء على هذه المادة أنواع جديدة من الرقابة، والتي تناولتها المواد 99 و 100 و 101، المتمثلة في الرقابة الداخلية والرقابة السلمية إلى جانب الأنواع القديمة المتمثلة في الرقابة النظامية والرقابة الميزانياتية، المدرجة كلها داخل الرقابة الإدارية. بالإضافة إلى الرقابة القضائية التي تناولتها المادة 105 من نفس القانون، والتي ألزمت مجلس المحاسبة على إعداد تقرير يتعلق بالمصادقة على الحسابات المودعة على مستواه من طرف الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ويرافق قانون تسوية الميزانية، عملا بأحكام الفقرة الثانية من المادة 88 من القانون العضوي 18-15، غير أنه لا يوجد صراحة ما ينص على نشره للعلن.

3.5 على مستوى محور إصلاح النظام المعلوماتي والإعلام الآلي:

يمكن تلخيص ما توصلت إليه الإصلاحات في هذا الجانب بناءً على المنشورات على مستوى موقع وزارة المالية بعنوان "نوافذ على المالية من الاستقلال حتى الثورة الرقمية" (https://drive.google.com/file/d/17kg_hN5gw7UNvfJRW7onjxD7TnrGFD8c/view)، وبمعنوان "عصرنة النظام الميزانياتي في الجزائر" (35-55-09-10-2020-11-419-ar/grands-dossiers-ar/documentation-ar/419-2020-11-10-09-55-35) (<https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/419-2020-11-10-09-55-35>)، كما يلي:

أ- النظام المعلوماتي المتكامل لإعداد الميزانية (SIGBUD)

تم تثبيت هذا التطبيق منذ جويلية 2017 على خزانات المعلومات للمديرية العامة للميزانية، ويمكن الوصول إليه عبر الشبكة المحلية لوزارة المالية. عبر الموقعين <http://mf.gov.dz:8888> و <http://sigbudapp@mf.gov.dz:8888> تم تشكيل فريق من المديرية العامة للميزانية لإدارة التسيير الوظيفي للنظام، حيث يتولى مسؤولية تسييره وضبط الحلول المناسبة له. كما يتولى فريق آخر مكون من المكلفين بالقطاعات بالمديرية العامة للميزانية مسؤولية إدخال جميع البيانات المتعلقة بميزانية البرامج.

ب- النظام المدمج للتسيير الميزانياتي (SIGB):

لتمويل إعداد هذا النظام، استفادت الجزائر من هبة أوروبية قدرها 8.5 مليون يورو، وُضع عقد إعداد هذا النظام حيز التنفيذ في أفريل 2020، تمت هيكلته على عدة مراحل:

❖ بدأت مرحلة بدء المشروع في ماي 2020 وانتهت نهاية مارس 2021 توجت بثلاث تقارير (خطة ضمان الجودة

(PAQ)، وثيقة وصف منتج المشروع (PPD)، خطة المشروع).

❖ ثم مرحلة تنفيذ الطور الأول، تم الانتهاء منها بنسبة 70 % ، حُددت لها ثلاث أطوار وظيفية:

الطور الأول: يهدف إلى تنفيذ أكثر عمليات التسيير شيوعا.

الطور الثاني: يغطي عمليات التسيير المتكررة حتى آخر يوم حساباتها.

الطور الثالث: "التوجيهي" لرصد الميزانية وعائداتها.

وللاشارة، أطلقت وزارة المالية المرحلة الأولى من النظام المدمج للتسيير الميزانياتي (SIGB)، يوم الجمعة 29 نوفمبر

2024.

ج- مشروع مركز معالجة الحسابات قيد الإنجاز:

تم إعداد ملف هندسي يتعلق بالتجهيزات الواجب اقتناؤها، كون هذا المشروع يتطلب جهازا تقنيا متطورا.

د- تطبيق "إعداد" لتحضير ميزانية الدولة:

تم العرض الفعلي لتطبيق جديد مخصص لإعداد ميزانية الدولة أطلق عليه تسمية "إعداد" بتاريخ 2 أفريل 2024.

ويهدف هذا التطبيق إلى تحديث وتحسين عملية إعداد ميزانية الدولة وتعزيز الحوكمة المالية وضمان أحسن تخصيص

للأموال العمومية وفقاً لأحكام القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية. يتكون هذا التطبيق من ثلاث وحدات:

- الوحدة الأولى: الطلبات الميزانياتية: تسمح هذه الوحدة للوزارات والهيئات الحكومية بتقديم طلباتها لاعتمادات

الميزانية للعام المقبل، مع تحديد تفصيلي لاحتياجاتها من الموارد المالية لتنفيذ مشاريعها وبرامجها.

- الوحدة الثانية: المقترحات الميزانياتية: تقوم وزارة المالية بدراسة الطلبات المقدمة من مختلف الجهات، وتقييم مدى

توافقها مع الأهداف والتوجهات الاقتصادية للدولة. وعليه، يتم إعداد مقترحات الميزانية التفصيلية، مع مراعاة الإيرادات

المتوقعة وتحديد أولويات الإنفاق.

- الوحدة الثالثة: الوثائق الميزانياتية: تتضمن هذه الوحدة جميع الوثائق المتعلقة بالميزانية.

6. خاتمة:

تمثل تجربة الجزائر في اعتماد ميزانية البرامج والأداء تحولاً استراتيجياً في تسيير المالية العامة، إلا أن هذه الإصلاحات

عرفت تأخراً ملحوظاً، فقد صدر القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية عام 2018 ليؤسس للإطار القانوني لهذا

التحول، في حين لم يبدأ الانتقال إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق إلا مع صدور القانون 07-23 المتعلق بقواعد

المحاسبة العمومية والتسيير المالي، مما يعكس ببطءاً في تنفيذ هذه الإصلاحات الهيكلية.

كما أن الاعتماد على الأنظمة الرقمية مثل SIGB و SIGBUD يمثل خطوة مهمة، لكنه لا يزال يواجه تحديات تتعلق

بضعف البنية التحتية الرقمية، وقلة التكوين المتخصص، وصعوبة التكيف مع المتطلبات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، لا

تزال ثقافة التسيير المبني على الأداء غير راسخة بشكل كافٍ في الممارسات الإدارية، مما يؤثر على فعالية تنفيذ الميزانية

الجديدة.

بناءً على ذلك، فإن نجاح الجزائر في تفعيل ميزانية البرامج والأداء يتطلب تسريع وتيرة الإصلاحات، تعزيز التكوين

والتأهيل، وتحسين آليات الرقابة والتقييم، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من هذا النموذج الميزانياتي وتدارك التأخر

المسجل في هذا المجال.

7. قائمة المراجع:

- Aleksandrov, E., Bourmistrov, A., & Grossi, G. (2020). Performance budgeting as a “creative distraction” of accountability relations in one Russian municipality. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 10(3), 399-424. doi:https://doi.org/10.1108/JAEE-08-2019-0164
- Diamond, J. (2003). From Program to Performance Budgeting: The Challenge for Emerging Market Economies. *International Monetary Fund*. Retrieved from <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2016/12/30/From-Program-to-Performance-Budgeting-The-Challenge-for-Emerging-Market-Economies-16542>
- Kahveci, E. (2015). PBB SYSTEMS AT CENTRAL BANKS: A PBB MODEL ON STRATEGIC PLAN AND THE CASE OF THE CENTRAL BANK OF THE REPUBLIC OF TURKEY. *Journal of Global Strategic Management*, 9(2), 25-38. doi:10.20460/JGSM.2015915571
- Mauro, S., Cinquini, L., & Pianez, D. (2021). New Public Management between reality and illusion: Analysing the validity of performance-based budgeting. *The British Accounting Review*, 53(6), 1-23. doi:https://doi.org/10.1016/j.bar.2019.02.007
- OCDE. (2024). OECD performance budgeting framework. Retrieved from [https://one.oecd.org/document/GOV/SBO\(2023\)1/REV1/en/pdf](https://one.oecd.org/document/GOV/SBO(2023)1/REV1/en/pdf)
- إبراهيم الحسيني قاسم. (1999). المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة.
- المديرية العامة للميزانية. (2020). فهم ميزانية الدولة. تاريخ الاسترداد 15 11، 2024، من المديرية العامة للميزانية: <http://mfdgb.gov.dz/ar>
- المديرية العامة للميزانية. (02 ماي، 2023). مذكرة توجيه متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2024. <http://mfdgb.gov.dz/ar/legislative-and-regulatory-texts/telex-ministere-des-finances>. تاريخ الاسترداد 10 02، 2025، من
- أمال حاج جاب الله. (2018). تطبيق الإدارة الإلكترونية في وزارة المالية: دراسة تحليلية ونقدية لعصرنة نظام المعلومات في إطار الإصلاحات المالية والميزانياتية. مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني المنعقد أيام 26 و 27 نوفمبر 2018 (الصفحات 1-18). المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- أمال حاج جاب الله. (2021). الإطار القانوني لقوانين المالية: دراسة تحليلية للقانون العضوي 18-15. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، 6(2)، الصفحات 111-129. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/168460>
- أمين صابة، و كمال بن موسى. (2020). دراسة تحليلية للقانون العضوي الجديد رقم 18-15 وأهميته في تحسين أداء القطاع العام في الجزائر. *المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية*، 8(1)، الصفحات 258-281. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/118493>
- أياد شاكر سلطان، و ريباز محمد حسين محمد. (2018). إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء ودورها في ترشيد الإنفاق الحكومي دراسة ميدانية في عينة من الدوائر الحكومية في إقليم كوردستان. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، المجلد 15(4)، الصفحات 365-393. doi:https://doi.org/10.36325/ghjec.v15i4(1).5409
- إيمان عبدوس. (2021). آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية*، 24(1)، الصفحات 347-365.
- بهاء الدين أحمد العربي. (2007). إطار مقترح لتطبيق الأساس الصفري في إعداد موازنة الجامعات والكليات المتوسطة في قطاع غزة (رسالة ماجستير). كلية التجارة، غزة: الجامعة الإسلامية.
- بهاد الدين فريد ماضي الزاملي، و عبد المهدي عباس محمد. (2014). مدى إمكانية استخدام موازنة البرامج والأداء في المشاريع الاستثمارية للحكومة المحلية في محافظة البصرة. *مجلة العلوم الاقتصادية*، 9(35)، الصفحات 135-170. تم الاسترداد من <https://www.iraqoaj.net/iasj/download/711fecab21c6cab4>

- تومي سلامي. (2012). مشروع عصنة أنظمة الميزانية - نحو ترشيد الإنفاق العمومي. مجلة دراسات - العدد الاقتصادي، الصفحات 145-168. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/89704>
- ثابت الحبيب. (2015). عصنة نظم الميزانية في الجزائر الدعامة الأساسية لإصلاح الإدارة العمومية وترشيد الإنفاق العام. مجلة التنظيم والعمل، 4(36)، الصفحات 17-23. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/46191>
- جميل جريسات. (1995). موازنة الأداء، بين النظرية و التطبيق (الإصدار 1). القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- حدادي عبد الغني، و بن زبيدي عبد اللطيف. (2019). أهمية الإصلاح المالي في الاقتصاد الجزائري على مالية الدولة "قراءة مالية للقانون 15-18. مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول: النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية (الصفحات 1-19).
- المسيلة: جامعة محمد بوضياف. تم الاسترداد من <http://dspace.univ-msila.dz:8080/xmlui/handle/123456789/10917>
- حيرش فايزة، و طرشي محمد. (2020). موازنة البرامج والأداء كأسلوب لعصنة الموازنة العامة للدولة بالجزائر في ظل القانون العضوي 15-18. مجلة التكامل الاقتصادي، 8(3)، الصفحات 126-148.
- رياض بودلاعة. (2021). السياسة المالية الفرنسية في الجزائر (1830-1962). مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، 7(2)، الصفحات 53-79. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/165315>
- سعاد وادة. (2016-2017). أثر نظام الموازنات التقديرية على سلوك المسيرين في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية - (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2005). اقتصاديات المالية العامة للدولة (دراسة مقارنة). القاهرة: جامعة الرقازيق.
- عبود ميلود. (2020). متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر: "دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين" (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، أدرار: جامعة أدرار.
- علي دحمان محمد، و سهام شباب. (2016). حوكمة الإصلاح الميزاني ودورها في ترشيد الإنفاق العام دراسة حالة الجزائر. مجلة البراديغم، 1(2)، الصفحات 163-182. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/79600>
- عماد كبران. (2019). عصنة أنظمة الميزانية في الجزائر في ظل القانون العضوي رقم 15-18 الجديد المتعلق بقوانين المالية (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار.
- غسان قلعواوي. (2004). ميزانية البرامج والأداء: تخطيط - تنسيق - رقابة (الإصدار 1). دمشق. تم الاسترداد من <https://drive.google.com/file/d/1BIZNUqvYwsce8AIDGRLjvktqTYDn416q/vi>
- غنام فريد أحمد عبد الحافظ. (2006). إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين (رسالة ماجستير). كلية التجارة، غزة: الجامعة الإسلامية.
- فاطمة مفتاح. (2011). تحديث النظام الميزاني في الجزائر (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد. تم الاسترداد من <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/727>
- كوثر صخرأوي، و عثمان مداحي. (2021). إصلاح المالية العمومية يعزز مشروع تحديث نظام الميزانية العامة بالجزائر دراسة تجرية المملكة المغربية. مجلة أبعاد اقتصادية، 11(1)، الصفحات 22-46.
- مجلس المحاسبة. (2021). التقرير السنوي لمجلس المحاسبة لسنة 2021. الجزائر.

- محمد مسعي. (2020). الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 10(2)، الصفحات 64-84. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/140467>
- محمد الفاتح محمود بشير المغربي. (2014). إدارة الموازنة بين النظرية والتطبيق (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.
- محمد الهور. (1998). أساسيات في المحاسبة الحكومية (الإصدار 1). عمان: دار وائل للطباعة والنشر.
- محمد مسعي. (2014). سياسة الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 دراسة تحليلية لأهم آثارها الاقتصادية الكلية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
- محمد مسعي. (2020). الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه. المجلة الجزائرية للمالية العامة، 10(2)، الصفحات 64-84. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/140467>
- مراد بقالم. (2018). خصوصية قوانين المالية في النظام الجزائري. الحوار الفكري، 13(15)، الصفحات 597-625. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/99798>
- مليكة حفيظ شبايكي، و نادية مغني. (2016). موازنة البرامج والأداء كمدخل لترشيد النفقات العامة في الجزائر. مجلة الإدارة والتنمية والتنمية للبحوث والدراسات، 5(1)، الصفحات 399-411. تم الاسترداد من <https://asjp.cerist.dz/en/article/20138>
- وزارة المالية. (2022). إفتتاح اليوم الدراسي حول الإصلاح الميزانياتي و تكوين المكونين. تاريخ الاسترداد 20 11، 2024، من <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/activites-ar/833-2022-03-06-18-01>
- وزارة المالية. (2025). مشروع عصنة النظام الميزانياتي في الجزائر. تاريخ الاسترداد 23 2، 2025، من وزارة المالية: <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation-ar/grands-dossiers-ar/419-2020-11-10-09-55-35>
- ياسر حامد عباس جدوع. (2015). مدى إمكانية تطبيق الموازنة التعاقدية في إعداد الموازنة العامة الأردنية (رسالة ماجستير). كلية الاقتصاد، الأردن: جامعة جدارا.